



طارق عاشور: العلاج التحفظي يحقق نتائج جيدة مع مرضى حامض الكيتوني السكري

6

سأل الصالح عن شروط وضوابط إحالة موظفي الدولة إلى التقاعد

الدلال للعفاسي: ما الأسس التي بني عليها إنشاء لجنة زواج الكويتيين من أجنبيات خارج البلاد؟

2- ما موقف مجلس الخدمة المدنية من قيام وزارة الداخلية بإحالة عدد من المختصين للتقاعد في الإدارة العامة للتحقيقات؟ وهل تم ذلك وفق ضوابط التحقيقات؟ وهو ما يعكس التسرع والارتجال في مثل هذه القرارات التي تعود بالضرب على المواطنين العاملين في الحكومة وعلى الأجهزة الرسمية كذلك، وأخيراً وردت الأخبار عن قيام وزير الأشغال ووزير البلدية باستصدار قرار بإحالة عدد من العاملين للتقاعد في وزارة الأشغال وقانونياً ولماذا يوجد اختلاف في ضوابط الإحالة للمتعاقدين في الوزارتين؟

3- ما موقف مجلس الخدمة المدنية من قرارات الإحالة للتقاعد فيما يتعلق بالضوابط التالية:

- المدة الأقصى التي يقضيها الموظف والموظفة في العمل.
- المدة التي يعلن فيها الموظف إحالته للتقاعد (مدة الاستعداد للإحالة).
- وتكون مدة كافية (سنة كاملة).
- وجود بدائل للموظف المحال للتقاعد في حال كونه خيرة من الخبرات المطلوب عدم تفويتها أو أن في ذهابها إخلالاً بدور الجهاز وطاقته.
- ضوابط الاستثناءات التي ترد بشأن الإحالة للتقاعد.

وما سبق مهم أن يوضح موقف مجلس الخدمة المدنية بشأن تلك الضوابط حتى لا تضيع حقوق المواطنين، ولا يكون الأمر قرارات ارتجالية في الأجهزة الحكومية مالياً للقضاء كما هو قائم حالياً بسبب مزاجية البعض في هذه القرارات المصرية للمواطنين وأجهزة القطاع العام.

4- لماذا لا يقوم أو لم يقوم مجلس الخدمة المدنية باستصدار لائحة تنظيمية بشأن آليات الإحالة للتقاعد للمواطنين العاملين في الأجهزة الحكومية موضحاً فيها ضوابط وإجراءات الإحالة للتقاعد وتكون عامة ومجردة وسارية على جميع العاملين من المواطنين في الأجهزة الحكومية من دون تفاوت أو اختلاف قبل جهاز أو آخر.

القرار كما تضررت الإدارة العامة للتحقيقات من القرارات المفاجئة بإحالة عدد من المختصين للتقاعد من دون الاستعداد أو التجهيز المسبق لهذا القرار وهو ما يعكس التسرع والارتجال في مثل هذه القرارات التي تعود بالضرب على المواطنين العاملين في الحكومة وعلى الأجهزة الرسمية كذلك، وأخيراً وردت الأخبار عن قيام وزير الأشغال ووزير البلدية باستصدار قرار بإحالة عدد من العاملين للتقاعد في وزارة الأشغال وقانونياً ولماذا يوجد اختلاف في ضوابط الإحالة للمتعاقدين في الوزارتين؟

3- ما موقف مجلس الخدمة المدنية من قرارات الإحالة للتقاعد فيما يتعلق بالضوابط التالية:

- المدة الأقصى التي يقضيها الموظف والموظفة في العمل.
- المدة التي يعلن فيها الموظف إحالته للتقاعد (مدة الاستعداد للإحالة).
- وتكون مدة كافية (سنة كاملة).
- وجود بدائل للموظف المحال للتقاعد في حال كونه خيرة من الخبرات المطلوب عدم تفويتها أو أن في ذهابها إخلالاً بدور الجهاز وطاقته.
- ضوابط الاستثناءات التي ترد بشأن الإحالة للتقاعد.

وما سبق مهم أن يوضح موقف مجلس الخدمة المدنية بشأن تلك الضوابط حتى لا تضيع حقوق المواطنين، ولا يكون الأمر قرارات ارتجالية في الأجهزة الحكومية مالياً للقضاء كما هو قائم حالياً بسبب مزاجية البعض في هذه القرارات المصرية للمواطنين وأجهزة القطاع العام.

4- لماذا لا يقوم أو لم يقوم مجلس الخدمة المدنية باستصدار لائحة تنظيمية بشأن آليات الإحالة للتقاعد للمواطنين العاملين في الأجهزة الحكومية موضحاً فيها ضوابط وإجراءات الإحالة للتقاعد وتكون عامة ومجردة وسارية على جميع العاملين من المواطنين في الأجهزة الحكومية من دون تفاوت أو اختلاف قبل جهاز أو آخر.



أنس الصالح



فهد العفاسي



محمد الدلال

إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: لقد كفل الدستور الكويتي والنظام التشريعي الكويتي للعاملين من الرجال والنساء في القطاع الحكومي حقوقاً بارزة ومهمة وأساسية تكفل لهم الاستقرار والعدالة والإنصاف، ويعد من أهم تلك الحقوق حق التقاعد في المواعيد والمواقب وفقاً للضوابط التي يحددها القانون وبما لا يخل بحقوق وامتيازات الموظف (رجل أو امرأة) في القطاع الحكومي.

وعلى الرغم من أهمية تلك الحقوق وأهمية استقرارها إلا أنه لوحظ قيام مجلس الوزراء أو قيام عدد من الوزراء بشكل منفرد من ناحية أخرى باستصدار قرارات وتعاميم مخالفة للأصل الدستوري والتشريعي التي تكفل للموظف والموظفة الاستقرار الوظيفي وبالأخص في مجال التقاعد فقد سبق لوزارة الداخلية إحالة عدد من المختصين في الإدارة العامة للتحقيقات للتقاعد بشكل مفاجئ أحل بحقوق هؤلاء العاملين من المختصين في مجال التحقيقات فاصابهم الضرر بسبب

أمنين أو خلفه بشأن مواجهة الإرهاب كما ورد في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية؟ مع تزويدي بعنوانين ومادة تلك الدورات ومن حاضر فيها ومن شارك من المتدربين وبيانات البرنامج التدريبي العامة، وهل يوجد طرف أجنبي قام بالتدريب من خلفه؟

3- هل قام مسؤولون في الوزارة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات التابعة لها بإرسال ممثلين لهم إلى دواوين الكويت للتفاوض بشأن الإرهاب أو معرفة إذا كانت هناك توجهات في هذا الشأن؟ مع إفادتي بالقرارات والتعاميم والنظم التي تسمح بذلك، وهل يدخل ذلك ضمن اختصاص الوزارة من عدمه؟

4- أشارت وزارة الأوقاف في معرض ردّها على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن مركز الوساطة قام بزيارة ما يقارب (300) ديوانية، لذا يرجى إفادتي بشأن نتائج تلك الزيارات وهل أعدت تقارير بذلك؟ وبيان ما إذا كانت التقارير ترسل إلى أي جهة رسمية داخل أو خارج الكويت خلاف وزارة الأوقاف

ووجه النائب محمد الدلال سؤالاً

وزارة الأوقاف بإعداد برنامج تدريب لللائمة وأرسلت فرق للدواوين لمناقشة رواد الدواوين لاكتشاف إذا ما كانت هناك توجهات متطرفة وإذا كان هناك بين الحضور شخصيات متطرفة مؤثرة من يسعى لتجنيد الشباب، ويعد ما سبق ترجمة أولية لما ورد في التقرير كما بعد ما سبق بافتراض صحته تصرفاً خارج إطار الدستور والقانون وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية بشأن أدوار وقرارات لجنة الزواج الكويتيين من أجنبيات خارج البلاد؟ وما موقف الوزارة من تلك الملاحظات؟ مع موافاتي بنسخ من تلك الملاحظات ورد الوزارة.

7- هل ورد إلى وزارة العدل أو أي مؤسسة حكومية ملاحظات من منظمات دولية أو من منظمات حقوق الإنسان بشأن أدوار وقرارات لجنة الزواج الكويتيين من أجنبيات خارج البلاد؟ وما موقف الوزارة من تلك الملاحظات؟ مع موافاتي بنسخ من تلك الملاحظات ورد الوزارة.

وقال الدلال في مقدمة السؤال الثاني: من أهم المقومات الأساسية في الدستور الكويتي والتشريعات المحلية دعم الحريات العامة والحفاظ على خصوصيات الأفراد، وأخيراً صدر تقرير من وزارة الخارجية الأمريكية عام 2017 بشأن التقارير القطرية عن الإرهاب والذي ورد فيه بيانات ومعلومات عن تقرير خاص بوزارة الكويت ومواجهة الإرهاب جاء فيه قيام

ووجه النائب محمد الدلال سؤالاً

صلاحيات اللجنة المذكورة فيما يتعلق برفض أو منح الزواج نظراً لارتباط ذلك بأمر متعلقة بالشريعة الإسلامية وبالقانون.

3- ما الأسس والمعايير، قوانين، لوائح، قرارات..... إلخ « التي تستند عليها اللجنة المذكورة في قبول أو رفض طلبات الزواج، مع تزويدي بتلك الأسس والمعايير، وإذا لا توجد أسس أو معايير يرجى تبيان أسباب ذلك.

4- كم حالة أو طلب زواج قدم للجنة المذكورة منذ تاريخ إنشائها حتى تاريخه مع تحديد حالات وأعداد الرضا والقبول مرتبة على السنوات؟

5- يرجى تزويدي بعدد الدعاوى القضائية والأحكام الصادرة من المحاكم الكويتية بشأن قرارات اللجنة المذكورة مع إفادتي بشأن موقف وزارة العدل تجاه هذه الأحكام وبالأخص الأحكام التي ترى عدم مشروعية قرارات اللجنة وأنها تدخل في أسس شرعية ودستورية وقانونية.

6- ما البدائل التي وفرتها اللجنة المذكورة للمواطنين في الحالات التي تم رفض فيها طلبات الزواج من غير إبداء سبب؟

7- هل ورد إلى وزارة العدل أو أي مؤسسة حكومية ملاحظات من منظمات دولية أو من منظمات حقوق الإنسان بشأن أدوار وقرارات لجنة الزواج الكويتيين من أجنبيات خارج البلاد؟ وما موقف الوزارة من تلك الملاحظات؟ مع موافاتي بنسخ من تلك الملاحظات ورد الوزارة.

وقال الدلال في مقدمة السؤال الثاني: من أهم المقومات الأساسية في الدستور الكويتي والتشريعات المحلية دعم الحريات العامة والحفاظ على خصوصيات الأفراد، وأخيراً صدر تقرير من وزارة الخارجية الأمريكية عام 2017 بشأن التقارير القطرية عن الإرهاب والذي ورد فيه بيانات ومعلومات عن تقرير خاص بوزارة الكويت ومواجهة الإرهاب جاء فيه قيام

ووجه النائب محمد الدلال سؤالاً

ووجه النائب محمد الدلال سؤالاً

وجه النائب محمد الدلال سؤاله الأول: وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، فهد العفاسي حول الأسس الدستورية والقانونية والشرعية التي بني عليها تأسيس وإنشاء لجنة زواج الكويتيين من أجنبيات خارج البلاد وهل لدى وزارة الأوقاف علاقة رسمية مع أي جهة تمثل أمريكا بشأن مواجهة الإرهاب؟

وقال الدلال في مقدمة سؤاله الأول: إنشأت وزارة العدل لجنة تسمى « لجنة زواج الكويتيين من أجنبيات خارج البلاد » ولهذه اللجنة الحق أن توافق أو لا توافق على السماح بزواج الكويتيين من أجنبيات ممن هم من خارج البلاد، وقد نعى إلى علمنا أن معظم الحالات التي عرضت على اللجنة المذكورة أعلاه تم رفضها من دون إبداء أسباب الرضا والقبول وهناك حالات استثنائية تمت الموافقة عليها فالأصل الرضا كما ينقل عن هذه اللجنة.

وعندما لجأ بعض المواطنين إلى القضاء لحسم هذا النزاع أصدر القضاء أحكاماً بألثبات الزواج مراعاة لظروف حالة كل شخص خلافاً لقرارات اللجنة المشكلة من وزارة العدل، ونظراً لأهمية وخطورة تشكيل مثل هذه اللجان لمساها المباشر بالشريعة الإسلامية ومبادئ وموانئ حقوق الإنسان التي انضمت لها دولة الكويت وللشعائر القائمة في دولة الكويت، وبناء على ما سبق، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما الأسس الدستورية والقانونية والشرعية التي بني عليها تأسيس وإنشاء لجنة زواج الكويتيين من أجنبيات خارج البلاد مع موافاتي بقرار التشكيل وصلاحيات واختصاصات اللجنة وأعضائها وهل توجد مشاركات وأعضاء من خارج العدل مع إبداء أسباب ومبررات المشاركة.

2- هل قامت وزارة العدل بأخذ رأي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبالأخص (لجنة الإفتاء) بشأن

ووجه النائب محمد الدلال سؤاله الأول: وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، فهد العفاسي حول الأسس الدستورية والقانونية والشرعية التي بني عليها تأسيس وإنشاء لجنة زواج الكويتيين من أجنبيات خارج البلاد وهل لدى وزارة الأوقاف علاقة رسمية مع أي جهة تمثل أمريكا بشأن مواجهة الإرهاب؟

وقال الدلال في مقدمة سؤاله الأول: إنشأت وزارة العدل لجنة تسمى « لجنة زواج الكويتيين من أجنبيات خارج البلاد » ولهذه اللجنة الحق أن توافق أو لا توافق على السماح بزواج الكويتيين من أجنبيات ممن هم من خارج البلاد، وقد نعى إلى علمنا أن معظم الحالات التي عرضت على اللجنة المذكورة أعلاه تم رفضها من دون إبداء أسباب الرضا والقبول وهناك حالات استثنائية تمت الموافقة عليها فالأصل الرضا كما ينقل عن هذه اللجنة.

وعندما لجأ بعض المواطنين إلى القضاء لحسم هذا النزاع أصدر القضاء أحكاماً بألثبات الزواج مراعاة لظروف حالة كل شخص خلافاً لقرارات اللجنة المشكلة من وزارة العدل، ونظراً لأهمية وخطورة تشكيل مثل هذه اللجان لمساها المباشر بالشريعة الإسلامية ومبادئ وموانئ حقوق الإنسان التي انضمت لها دولة الكويت وللشعائر القائمة في دولة الكويت، وبناء على ما سبق، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما الأسس الدستورية والقانونية والشرعية التي بني عليها تأسيس وإنشاء لجنة زواج الكويتيين من أجنبيات خارج البلاد مع موافاتي بقرار التشكيل وصلاحيات واختصاصات اللجنة وأعضائها وهل توجد مشاركات وأعضاء من خارج العدل مع إبداء أسباب ومبررات المشاركة.

2- هل قامت وزارة العدل بأخذ رأي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبالأخص (لجنة الإفتاء) بشأن

في الصحف الإعلانية ومواقع التواصل الاجتماعي فهاد يسأل وزير التربية والتعليم عن إجراءات وزارتيهما للتصدي لإعلانات الدروس الخصوصية



فهد العفاسي

وجه النائب عبد الله فهد الله فهد يسأل إلى كل من وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان بشأن إعلانات الدروس الخصوصية ونشرها في الصحف الإعلانية ومواقع التواصل الاجتماعي، وكثرة هذه الإعلانات مع عدم وقوف الوزارة على هذه الظاهرة ومعالجتها، الأمر الذي أرق الأسرة الكويتية وزاد على أعبائها، وطالب في سؤاله إلى العازمي تزويده وإفادته بالآتي:

- هل يسمح بوضع إعلانات الدروس الخصوصية في الصحف الإعلانية وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه هذه الإعلانات؟
- هل تراقب وزارة التجارة هذه الإعلانات؟ إذا كانت الإجابة بالنفي يرجى تزويدي بالاستندات التي تثبت ذلك.
- هل يوجد تعاون بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة التربية لضبط المعلمين الذين يقومون بإعطاء الدروس الخصوصية ومحاسبتهم.



عبدالله فهد

رأت انهما تحققان مصلحة الطرفين ولا تتعارض مع أن أحكام الدستور الكويتي الهرشاني: « الخارجية البرلمانية » وافقت على اتفاقيتي المحكمة العربية لحقوق الإنسان والمساعدة القانونية مع بريطانيا



تصوير - محمد صابر

جانب من اجتماع اللجنة

المطيري يستغرب تقاعس الخارجية في ملف احتجاز مواطن كويتي

مجهولة، وأكد المطيري أننا سلطنا جميع الطرق الممكنة مع وزارة الخارجية لكنها لا تريد أن تقوم بدورها فنحن قمنا بمخاطبة سفير الكويت في الرياض الشيخ ثامر الجابر ونائبه عياد الحربي للتحرك لإطلاق سراح السجين أو معرفة سبب إحتجازه ولكن مع الأسف لم يستطيعوا الوصول اليه ولم يتقدما بأي اجابة شافية لذا أصبح لزاما على وزير الخارجية القيام بدوره وسيكون لنا موقف حازم مع اي طرف يتقاعس عن القيام بدوره ولن يهدأ لنا بل حتى يرجع سالما للبلاد وعموما نحن نتدرج في أدواننا الدستورية وقدمنا سؤالاً برلمانيا بتاريخ 2018/10/1 ولم يأتينا اي رد مشددا على تحميل وزير الخارجية مسؤولية التقاعس لأنه لم يقم بدوره وإن لم نحصل على رد فوري سنذهب إلى أقصى مدى وفق ما هو متاح لنا دستوريا.

استغرب النائب ماجد المطيري تقاعس وزارة الخارجية ووزير الخارجية في ملف احتجاز المواطن الكويتي غانم طالع مشخص المطيري موضحا أننا رغم طالبنا وزارة الخارجية ووزير الخارجية بالتحرك السريع بخصوص احتجاز المطيري وضرورة الافراج عنه الا انه لا حياة لمن نتادي . وقال المطيري في تصريح للصحافيين المستغرب أن مواطن يحتجز منذ 2017/3/12 أثناء دخوله المملكة العربية السعودية من خلال منفذ الرقعي والى الآن لا نعرف أسباب احتجازه محملا ووزير الخارجية المسؤولية كاملة ولا حجة له ولوزارته فالتقاعس واضح ويين مواطن يحتجز ولا نرى أي تحرك رغم أن ذويه ابغوا سفارة الكويت بالرياض وزودهم بكافة البيانات المتعلقة بدخوله من منفذ الرقعي المستغرب أنه رغم مضي هذه المدة إلا أن أسباب احتجاز غانم المطيري ما زالت



ماجد المطيري